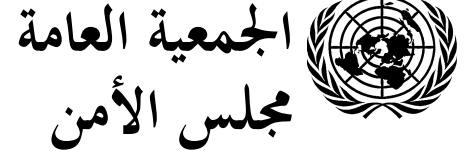


Distr.: General
19 December 2016
Arabic
Original: English



مجلس الأمن
السنة الحادية والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الحادية والسبعون
البند ٤١ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦
موجهة إليكم من محمد دانا، ممثل جمهورية شمال قبرص التركية (انظر المرفق).
وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة،
في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون هـ. سينيرلي أوغلو
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومي، أكتب إليكم ردا على الرسالة المؤرخة ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/71/684-S/2016/1050) الموجهة إليكم من ممثل القبارصة اليونانيين في نيويورك، التي عُمِّمت باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن، والتي تضمّنت تأكيدات كاذبة مماثلة لتلك التي تضمّنتها رسائله السابقة. ولوضع الأمور في نصابها، أود أن أوجه عنايتكم الكريمة إلى ما يلي.

ردا على المزاعم المتعلقة بخروقات قواعد الملاحة الجوية الدولية وانتهاكات المجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص من جانب تركيا، أود بادئ ذي بدء أن أؤكد مجدداً أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي لجمهورية شمال قبرص التركية تجري بمعرفة وموافقة تامتين من السلطات المختصة في الدولة، التي ليس للإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أي ولاية عليها أو دخل فيها على الإطلاق. فهئية الطيران المدني لجمهورية شمال قبرص التركية هي الهيئة المختصة الوحيدة التي تقدم خدمات الحركة الجوية ومعلومات الطيران داخل المجال الجوي الوطني الخاص بها. أما فيما يتعلق بالتأكدات الكاذبة بشأن "إصدار تنبيهات إلى الطيارين"، فيجب التشديد على أن الأنشطة التي تجري في مجال إردجان لإرشاد الجوي، والتي تتطلب إصدار تنبيهات للطيارين، هي أنشطة تنفذها السلطات المختصة في جمهورية شمال قبرص التركية وفقا للمادة ٣ من اتفاقية الطيران المدني الدولي (اتفاقية شيكاغو).

كما أن الادعاء الوارد في تلك الرسالة بشأن الموانئ القبرصية التركية لا أساس له من الصحة، بالنظر إلى أنه ليست للإدارة القبرصية اليونانية أية ولاية أو سيطرة على شمال قبرص. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذا الادعاء يتجاهل الحقائق الراهنة على أرض الواقع، أي وجود دولتين مستقلتين تتمتعان بالحكم الذاتي على جزيرة قبرص، وتمارس كل منهما السيادة والولاية داخل إقليمها.

أما في ما يتعلق بالادعاءات الباطلة المتكررة بشأن مطار إردجان في الشمال، فلا بد من التشديد مجدداً على أن مركز إردجان للمراقبة الجوية ومطارها إردجان المتقدمين تكنولوجياً في شمال قبرص ما برحا يقدمان خدمات الحركة الجوية المنتظمة والموثوقة والمأمونة منذ أن رفض القبارصة اليونانيون في عام ١٩٧٧ توفير خدمات الحركة الجوية في الجزء الشمالي من الجزيرة، تمشيا مع سياسة العزلة التي فرضوها على الشعب القبرصي التركي. ومنذ ذلك الحين، تتم جميع الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي لجمهورية شمال

قبرص التركية بعلم تام من إدارة الطيران المدني التابعة لها وبترخيص منها، وليست لإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص أية ولاية أو سلطة عليها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أؤكد أن الادعاء المتعلق بالتشويش على الترددات اللاسلكية باطل تماما.

وعلاوة على ذلك، فإن العزلة المفروضة على القبارصة الأتراك، التي يحاول الجانب القبرصي اليوناني تكريسها عن طريق تشجيع المجتمع الدولي على اعتبار جميع المطارات والموانئ في شمال قبرص "غير قانونية"، مخالفة تماما للقانون الدولي وللدعوة التي وجهها الأمين العام آنذاك كوفي عنان في تقريره المقدم إلى مجلس الأمن المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ٢٠٠٤ (S/2004/437)، حيث قال بوضوح: "أمل أن يكون بوسعهم [أي أعضاء مجلس الأمن] أن يضربوا مثالا قويا لجميع الدول على التعاون، سواء على الصعيد الثنائي أو في المنظمات الدولية، على رفع القيود والعراقيل غير الضرورية التي يترتب عنها عزل القبارصة الأتراك وعرقلة تقدمهم، اعتبارا بأن هذا التدبير يتوافق وأحكام قراري مجلس الأمن ٥٤١ (١٩٨٣) و ٥٥٠ (١٩٨٤)".

وتستوفي تشريعات جمهورية شمال قبرص التركية فيما يتعلق بسلامة الطيران جميع معايير منظمة الطيران المدني الدولي وتوصياتها، إذ توفر ملاححة جوية مأمونة وسريعة للطائرات التي تهبط في مطار إردجان أو تطلع منه، والتي تستخدم المجال الجوي لجمهورية شمال قبرص التركية. وجميع المطارات في شمال قبرص تستوفي المعايير الدولية تماما، وتُخصَّص لها الاستثمارات اللازمة التي تمكّنها من مواكبة التطور التكنولوجي. ولقد زيد عدد مراقبي الحركة الجوية تبعا لتزايد عدد الرحلات الجوية على مرّ السنين، ويتعاون مركز المراقبة الجوية في إردجان تعاوننا منتظما وموثوقا مع مركز المراقبة الجوية في أنقرة لضمان سلامة سير كل الرحلات الجوية في المنطقة. وفي عام ٢٠١٥ وحده، بلغ عدد الركاب الذين استخدموا مطار إردجان ما يناهز ٣ ٥٠٠ ٠٠٠ راكب (مقابل ٣ ٢٥٠ ٠٠٠ في عام ٢٠١٤)، في حين يُتوقع أن يزيد العدد في عام ٢٠١٦ بنسبة ٧ في المائة. وعلاوة على ذلك، في عام ٢٠١٥، استخدمت نحو ٢٦ ٠٠٠ طائرة إردجان للوصول والمغادرة، واستخدمت نحو ٢١٠ ٠٠٠ طائرة مجال إردجان للإرشاد الجوي، ويُتوقع أيضا أن يزيد هذان العددان بنسبة ٧ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي هذا الصدد، لا بد من التشديد على أن الجانب القبرصي التركي ملتزم بالتمسك بأعلى المعايير في مجال سلامة الملاححة الجوية، بما يتماشى تماما مع اتفاقية شيكاغو لعام ١٩٤٤، وأنه مستعد للتعاون مع السلطات القبرصية اليونانية بشأن هذه المسألة المهمة جدا.

وفي حين تسجل مفاوضات التسوية الشاملة تقدماً حثيثاً في أجواء تسودها الرغبة في التوصل إلى نتائج، أرى من الضروري التشديد على ضرورة توجيه كافة جهودنا نحو تحقيق تسوية عادلة ودائمة للنزاع في قبرص وفقاً للمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة والواردة في الإعلان المشترك المؤرخ ١١ شباط/فبراير ٢٠١٤، والتي تتوخى قيام شراكة جديدة على أساس المساواة السياسية بين شعبي الجزيرة في إطار نظام اتحادي يضم منطقتين وطائفتين ويتكوّن من دولتين متساويتين في المركز. وعلاوة على ذلك، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مجدداً بأن نظيرها كان دوماً ولا يزال هو الجانب القبرصي التركي، لا تركيا.

وأود أن أعتنم هذه الفرصة لأهيب بالجانب القبرصي اليوناني أن يكف عن هذا الخطاب الذي عفا عليه الزمن والمفضي إلى نقيض ما هو مراد منه، والذي لا يعكس الرؤية المشتركة وروح التعاون اللتين أعرب عنهما قادة الطائفتين في الجزيرة منذ استئناف محادثات التسوية في أيار/مايو ٢٠١٥. إذ ينبغي ألا يغيب أبداً عن ذهننا، بصفتنا شريكين في المستقبل في جزيرة قبرص، أن التوصل إلى حل لمشكلة قبرص سيضمحل معالجة جميع المسائل العالقة بين الجانبين بطريقة شاملة، ولذا ينبغي لنا أن نركز جميع جهودنا على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في إيجاد تسوية.

وختاماً، أود التأكيد مجدداً على أننا ملتزمون من جهتنا، بوصفنا الجانب القبرصي التركي، بالثبات على موقفنا البناء والإيجابي في إطار مهمة المساعي الحميدة التي تضطلعون بها في قبرص، ونشجع جيراننا القبارصة اليونانيين على سلوك مسار مماثل.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤١ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) محمد دانا

ممثل

جمهورية شمال قبرص التركية